تاريخ الاستلام:2021/09/21 تاريخ القبول: 2022/03/26

رقمنة الإدارة المحلية: مقاربة جديدة لتبسيط الإجراءات ومكافحة الفساد الإداري

Digitizing local administration : a new approach to simplifying Procedures and fight corruption administrative.

ط.د المير العيد
جامعة طاهري محمد بشار(الجزائر)
elmir.laid@univ-bechar.dz

أ.د ابن خليفة سميرة
جامعة طاهري محمد بشار(الجزائر)
benkhelifas40@yahoo.fr

مخبر الدراسات القانونية ومسؤولية المهنيين، جامعة طاهري محمد بشار

ملخص:

تعتبر الإدارة المحلية أداة من أدوات التنمية، تهدف الى زيادة كفاءة الأداء الإداري في الدولة، من خلالها تتكفل الدولة بانشغالات المواطنين وتحقيق مصالحهم، غير أن إتباعها لأسلوب الإدارة التقليدي لم يعد قادرا على الاستجابة لمتطلبات العصر وسرعة التغيير فيه، على هذا الأساس أصبحت عملية الرقمنة المنتهجة من قبل الدولة أمرا حتميا لتمكينها من الارتقاء في أداء خدماتها للأفراد، فهل تساهم فعلا في التخفيف من الإجراءات المعقدة من جهة، والحد من الفساد الإداري في الإدارة المحلية وزيادة مصداقيتها وشفافيتها من جهة أخرى. هذا ما سنحاول البحث فيه في هذه الورقة العلمية محاولين في ذلك الوصول الى نتائج عملية.

كلمات مفتاحية: الإدارة المحلية، الرقمنة، الفساد الإداري، الإجراءات، البلدية.

Abstract:

Local administration is a tool of development, aiming to increase the efficiency of administrative performance in the state, *through which the state takes care of citizens' concerns and achieve their interests, but its adoption of the classic administration method is no longer able to respond to requirements of the current era and the speed of change in it. Based on that the Digitization became a necessity for the state to enable it to improve the performance of its services to individuals, so does it really contribute to alleviating complex procedures on the one hand, and reducing administrative corruption in the local administration and increasing its credibility and transparency on the other hand? This is what we will try to search in this scientific paper, trying to reach practical results.*

Keywords: Local administration, Digitization, administrative corruption, Measures, Municipal.

*المؤلف المرسل.

مقدمة.

تعتبر اللامركزية الإدارية أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري، تتخذ شكلين اللامركزية المرفقية واللامركزية الإقليمية، يدخل في إطار هذه الأخيرة ما يعرف بالإدارة المحلية، تشمل في الجزائر الجماعات المحلية التي تشكل وحدة داخل النظام الإداري في الدولة، تتكامل مع بقية وحداته لأجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين وتخفيف العبء على السلطة المركزية باعتبار هذه الجماعات الأقرب للشأن المحلي والأسرع في إدارته، عرفها الدستور الجزائري[1]في المادة 17 منه بقوله "الجماعات المحلية في الدولة هي البلدية والولاية. البلدية هي الجماعة القاعدية."

فاستنادا للدستور الجزائري تشمل الإدارة المحلية الولاية والبلدية، الأولى ينظمها القانون 07/12[2] والثانية ينظمها القانون 10/11[3] ، المعدل والمتمم بالأمر 13/21، الذين منحاهما الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ورغم المكانة الهامة التي تحتلها هذه الهيئات في تحقيق التنمية المحلية ورفع جودة الخدمات العامة، إلا أن ظاهرة الفساد الإداري الذي تعاني منه ساهم في انتشار البيروقراطية وبطء الإجراءات والتأخير في إنجاز المعاملات الإدارية وعرقلة مسار التنمية المحلية.

انطلاقا من هذا حرصت السلطة في الدولة على عصرنة وتطوير الإدارة المحلية عن طريق عملية الرقمنة التي تتميز بالسرعة والدقة والكفاءة في إنجاز الأعمال الإدارية وقدرتها على تجاوز مشكلات الإدارة التقليدية والتخلص منها، وبناء الثقة بين الإدارة المحلية والمتعاملين معها من الأفراد، ومن المؤكد أن الوصول إلى أفضل أداء إداري وتحسين الخدمات في إنجاز الأعمال والحد من مظاهر الفساد الإداري كالوساطة والمحاباة والمحسوبية هو من أهم الغايات المتوخاة التي تعمل لأجلها الإدارة المحلية عبر تبنيها لأسلوب الرقمنة، وتجدر الإشارة في هذا المقام أن الرقمنة قد مست جهاز البلدية أكثر منه جهاز الولاية لاعتبارات عديدة أهمها قرب الجهاز الأول من المواطن وبالتالي زيادة احتكاك هذا الأخير به من الناحية الخدماتية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة التعرف على حدود الرقمنة في الإدارة المحلية في القانون الجزائري، وضرورة الالتزام بتوسيع نطاقه للحد من الفساد الإداري وتخفيف الإجراءات وتطوير الكفاءة والفاعلية في العمل الإداري لتحقيق الغايات التي أنشئت من أجلها أجهزة الإدارة المحلية، لهذا الغرض نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت الرقمنة في الحد من الفساد الإداري وتبسيط الإجراءات داخل الإدارة المحلية؟.

واعتمدنا في محاولة الإجابة على هذه الإشكالية على المنهج الوصفي لتقديم مختلف التعريفات والعناصر المتعلقة بموضوع البحث، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحليل دور الرقمنة في الحد من الفساد الإداري في الإدارة المحلية، وكذا المنهج المقارن، ومن أجل معالجة الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه قسمنا الدراسة إلى مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: تحديد مفهوم الرقمنة في الإدارة المحلية.

المبحث الثاني: مظاهر رقمنة الإدارة المحلية ودورها في الحد من الفساد الإداري وتبسيط الإجراءات.

المبحث الأول: تحديد مفهوم الرقمنة في الإدارة المحلية.

سعت الجزائر بداية القرن العشرين إلى مواكبة تطورات عصر الثورة الرقمية لما لها من إيجابيات عديدة خاصة في مجال تسيير وإدارة المرافق العامة وخصوصا الإدارة المحلية، باعتبارها الجهاز الأكثر قربا من المواطنين وشؤونهم المحلية، فعصرنة وتطوير هذه الإدارة بإتباع أسلوب الرقمنة، له أهمية بما كان من حيث تحقيق سرعة الإنجاز وتبسيط الإجراءات فضلا عن تحقيق الشفافية فيها ومكافحة الجرائم الوظيفية وعلى رأسها الفساد الإداري وعليه سنحاول في هذا المبحث إعطاء تعريف للرقمنة في الإدارة المحلية (المطلب الأول) وأهمية تطبيقها على مستوى هذا الجهاز(المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف الرقمنة في الإدارة المحلية.

يعتبر مصطلح الرقمنة من المصطلحات الإدارية الحديثة والتي ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكات المعلومات والاتصالات، والذي أحدث تحولا جذريا في أداء المؤسسات والأجهزة الإدارية بتطوير جودة خدماتها وزيادة قدرتها على الابتكار والتجديد لمواكبة التغيرات، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الرقمنة (الفرع الأول)، والوقوف على متطلبات تطبيقها في الإدارة المحلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف الرقمنة.

لم يتم التوصل إلى تعريف دقيق وموحد يمكن أن يتفق عليه فيما يتعلق بالرقمنة حيث أنه من الناحية العلمية تعتبر عملية تحويل للنصوص المطبوعة مثل الكتب والصور من أشكالها التقليدية الى الأشكال التي تقرأ بواسطة الحاسوب وذلك باستعمال تقنية المسح الضوئي،[4] لذلك استنادا لهذا المفهوم قد تعتبر الرقمنة أحد عناصر الإدارة الإلكترونية[5]، حيث تعرف هذه الأخيرة بأنها وسيلة لرفع أداء وكفاءة الإدارة وليست بديلا عنها ولا تهدف إلى إنهاء دورها وهي إدارة بلا أوراق إلا أنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والوسائل الصوتية"[6].

وكثيرا من التعاريف التي وضعت للإدارة الالكترونية شملت مضمون الرقمنة في هذه الإدارة، حيث تعرف بأنها استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكة الانترنت في جميع العمليات الإدارية الخاصة بالمنشآت الحكومية بهدف زيادة كفاءة وفعالية الأداء في الجهاز الإداري[7]، كما عرفها حمدي القبيلات بأنها "النشاط الذي تقوم به الهيئات والأجهزة الإدارية بالوسائل الإلكترونية بإشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات العامة مستخدمة في ذلك أساليب السلطة العامة للقيام بهذا النشاط أو هذه الوظيفة"[8].

وعليه نلاحظ من خلال هذه التعاريف أن الرقمنة في الإدارة المحلية قد تتطابق مع الإدارة الالكترونية في أنه يتم في كليهما استعمال تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات العمومية وإشباع حاجات المواطنين لكن قد تختلف من جهة أخرى الإدارة الالكترونية عن الرقمنة من حيث أن هذه الأخيرة هي العملية التي يتم استعمال فيها المسح الضوئي وتحويل المعلومات من دعائم ورقية إلى دعائم الكترونية أما الإدارة الالكترونية فهي أوسع قد تشمل أي عملية تستعمل فيها الإدارة تكنولوجيا المعلومات، فقد تختزل في تبادل المعلومات عبر الإميل فقط.

وفي هذا الصدد، وفي إطار تحويل الجماعات المحلية من إدارة تقليدية إلى إدارة محلية إلكترونية، نص المشرع الجزائري في قانون الولاية 07/12 على اتباع الوسائل التكنولوجية في إعلام الجمهور بجدول أعمال الدورة.[9] وهو ما أكده المرسوم التنفيذي 13/ 217 المتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي الولائي[10]، الذي نص على إجبارية إلصاق وإعلام الجمهور بمستخرج المداولة بأي وسيلة رقمية إذا كان محتواها يتضمن أحكاما عامة أما إذا كان محتواها يتضمن طابع فردي فعادة ما يتم تبليغ الأفراد بواسطة البريد الإلكتروني.

وذهب الفقه الفرنسي إلى اعتبار تعريف الرقمنة أساسا إشكالية لوحده بالرغم من أنه حاول تأطير مجال تطبيقها بحدود معينة تتعلق بتجسيد ووضع خدمات عبر الانترنت وبذلك جعل الإدارة الالكترونية تتعلق بمسألة معلوماتية محضة[11].

يمكننا من خلال كل ما سبق إعطاء تعريف للرقمنة حيث يمكن اعتبارها عملية الكترونية يتم من خلالها تحويل المعلومات أو الصور أو أية معطيات من الدعائم الورقية التقليدية إلى دعائم الكترونية عن طريق آلية المسح الضوئي وهذا لتلبية حاجة وظيفية أو مسألة أولوية للإدارة.

الفرع الثاني: متطلبات تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية.

يتطلب تطبيق الرقمنة مؤهلات معلوماتية كبيرة ووسائل تقنية ضخمة، مهما كانت الإدارة أو المؤسسة العمومية التي تريد تطبيقها، وهذا لا يتأتى إلا بإتباع عدة مراحل وخطوات منها تكوين موظفي الإدارة العامة أو الجهاز على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه ذلك بشكل سليم، فبقدر ما يكون عليه هؤلاء من كفاءة وتدريب بقدر ما يكون عليه نجاح هذه العملية وفعاليتها[12].

وفي اعتقادنا أن نجاح أي هيئة عمومية أو جهاز أو إدارة عمومية عموما والإدارة المحلية على وجه الخصوص، في تسيير شؤونها والرفع من كفاءة أدائها لتحقيق الأهداف المرجوة، يتطلب تكوين المنتخبين والموظفين على حد سواء، فلا يمكن تحسين أداء هذه الهيئات ومكافحة الظواهر السلبية المنتشرة فيها كظاهرة الفساد الإداري إلا من خلال الرفع من قدرات ومعارف موظفيها والمنتخبين المحليين فيها، وتزويدهم بأساسيات التسيير الجيد والحكيم وتدريبهم على أساليب الاستخدام الأمثل للإدارة الإلكترونية عموما وآليات الرقمنة على وجه خاص، ويكون ذلك عن طريق برمجة دورات تكوينية بشكل مستمر لتزويدهم بمختلف تطبيقات الإدارة الإلكترونية.

وهذا ما ذهب إليه المشرع الجزائري في قانون 10/11 المتعلق بالبلدية السابق الإشارة إليه حيث اهتم بمسألة تكوين المنتخب المحلي البلدي ونص في المادة 39 منه على أنه" يلزم المنتخب البلدي بمتابعة دورات التكوين وتحسين المستوى المرتبطة بالتسيير البلدي المنظمة لصالحه"، عكس ما كان عليه الحال في القوانين المتعلقة بالجماعات المحلية الصادرة منذ الاستقلال، التي لم ينص فيها المشرع على تكوين المنتخبين المحليين، كما نص في المادة 131 من نفس القانون بأن "يستفيد مستخدمو المصالح والمؤسسات البلدية من التكوين وتحسين المستوى طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما".

وإلى جانب تكوين الموظفين والاهتمام بالجانب البشري، يجب الاهتمام كذلك بالجانب المادي والتقني حيث تعمل الإدارة على توفير الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية كأجهزة الكمبيوتر الحديثة، شبكة الانترنيت، وسائل المسح الضوئي وغيرها.

وفي اعتقادنا أن التطبيق الناجح للرقمنة في الجماعات المحلية يحتاج كذلك إلى مسؤولين إداريين حريصين على التطبيق الأمثل للإدارة الإلكترونية كرئيس المجلس الشعبي البلدي الذي له دور كبير في تطبيق هذه الآليات ونجاحها داخل بلديته، من خلال حرصه على وجود موقع إلكتروني محين، لبلديته يعرض فيه برنامج البلدية ومداولات مجلسها، ويدعو من خلال هذا الموقع الإلكتروني مواطني البلدية إلى تقديم انشغالاتهم مما يسمح بالتكفل الأمثل بمطالب واحتياجات المواطنين وتعزيز المشاركة الإيجابية للمواطن في تحقيق التنمية المحلية، كما عليه السعي على اقتناء المعدات الضرورية في حدود ما تسمح به ميزانية البلدية.

المطلب الثاني: أهمية تطبيق الرقمنة على مستوى الجماعات المحلية.

تستمد الإدارة المحلية مكانتها وأهميتها من المهام والخدمات التي تقدمها والتي تشمل جميع جوانب حياة المواطنين، ورغم أهمية هذه الخدمات إلا أنها أصبحت تعاني بمرور الوقت وتزايد عدد المتعاملين معها من مشاكل باتت تؤرق المواطنين نتيجة رداءة الخدمات المقدمة للمواطن المحلي وانتشار البيروقراطية والمحسوبية والوساطة والتعتيم حتى أصبحت الجماعات المحلية مكانا خصبا لهذه التجاوزات في ظل تنامي الفساد الإداري والجمود والتعقيد[13]، الأمر الذي دفع مختلف الدول إلى تبني الوسائل الإلكترونية ومن بينها الرقمنة داخل الإدارة المحلية باعتبارها الأكثر قربا للمواطنين ولعل هذا التبني يساعد في معالجة الاختلالات التي من شأنها الظهور في عمل هذا الجهاز.

ومن هنا تظهر أهمية تطبيق الرقمنة على المستوى المحلي من خلال تقريب المواطن من القائمين على الخدمة المحلية من جهة وتحقيق السرعة له في الوصول إلى المعلومة والتقليل من العقبات والتعقيدات الإدارية خاصة أن العمل وفق الإدارة التقليدية يحتاج إلى موافقة أكثر من موظف مع الأخذ بعين الاعتبار بعض العراقيل المتصلة بالموظف كالغياب والعطل والتي تؤدي لا محالة إلى تعطيل تقديم الخدمات، على عكس الإدارة الإلكترونية عموما والرقمنة على وجه الخصوص التي توصف بالفعالية والسرعة، فهي إدارة ضد البيروقراطية وتقضي على كثرة التوقيعات والمستندات والنماذج الورقية[14].

وبالرغم من عدم وجود الرقمنة أو الوسائل التكنولوجيا الحديثة في الإدارات في الجزائر نهاية الثمانينات إلا أن المشرع الجزائري حاول تحسين الخدمة العمومية آنذاك وعلاقة الإدارة بالمواطن فاصدر المرسوم رقم 131/88[15] المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن، حيث ساهم بموجبه في عملية إصلاح الإدارة العمومية وانتهاجها للتوجه الحديث حيث ورد في المادة الثامنة من هذا المرسوم "يتعين على الإدارة أن تطلع المواطنين على التنظيمات والتدابير التي تسطرها وينبغي في هذا الإطار أن تستعمل أي سند مناسب للنشر والإعلام" وذلك بغية تأهيل المرفق العمومي على المستوى المحلي وتحسين ظروف استقبال المواطنين ومحاربة كل مظاهر البيروقراطية والمحسوبية.

وتبرز كذلك أهمية تطبيق الرقمنة بشكل كبير في نزع العتمة والسرية الموجودة بين المواطن وإدارته المحلية، فأصبحت العلاقة أكثر شفافية ووضوح، تعزز من إرساء الديمقراطية الإدارية وانفتاح الإدارة المحلية على المواطن وتوفير الشفافية المطلقة للأعمال الإدارية[16].

وفي هذا الإطار بما أن المجالس المحلية المنتخبة تلعب دورا كبيرا في تسيير الإدارة المحلية وهي مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية عبر ممثليهم المنتخبين، ومكان لممارسة المواطنة[17]، فإنه لا شك في أن الرقمنة ترفع أداء وعمل المجالس المحلية واقترابها من المواطنين بالشكل الذي يضمن تسيير الشأن العام وفقا لمعايير الشفافية والنزاهة.

كما تساعد الرقمنة في تنظيم الاجتماعات بين الموظفين نظرا لما تقدمه من امتيازات كإمكانية تنظيمها عن بعد، وتسهيل عملية استقبال الاقتراحات والشكاوى من المواطنين أو الموظفين عبر وسائل الوسائط التكنولوجية أو عبر الموقع الإلكتروني.

ولعل أهم أهداف تطبيق الرقمنة في الإدارة المحلية التحول من الخدمات الإدارية الورقية إلى الخدمات الإدارية الإلكترونية لما تتميز به هذه الأخيرة هنا من اقتصاد في النفقات والنزاهة، تحول دون استغلالها بما يتعارض ومصلحة الإدارة المحلية والمواطنين على حد سواء، إضافة إلى أن الخدمات الإدارية الإلكترونية لها إجراءات بسيطة وواضحة وسريعة تتم عن طريق الانترنيت فقط، دون الحاجة إلى الانتقال إلى مقر البلدية أو الولاية[18]، وبذلك يتم الحد من مظاهر البيروقراطية الإدارية كالروتين الإداري والإهمال وسوء معاملة المواطنين والمحسوبية.

ومن جهة أخرى يظهر في إطار أهمية تطبيق الرقمنة، شكل جديد من الرقابة الإدارية على عمل الإدارة المحلية، وهي الرقابة الإدارية الإلكترونية التي يقصد بها اعتماد الإدارة أو الجهة التي تعلوها نظام رقابي على استخدام الحاسوب وفق برامج حاسوبية معدة خصيصا لذلك بما يحقق الفعالية، الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة للوصول إلى الأهداف المتوخاة.[19]

والى جانب الرقابة الإدارية تظهر رقابة أخرى حيث أنه من خلال إطلاع المواطنين على جدول أعمال وكذا مداولات المجالس المنتخبة عبر أي وسيلة الكترونية متوفرة، تتكرس رقابة المواطن المحلي على المجلس الذي انتخبه فإجراء النشر الالكتروني له أهمية بما كان، نص عليه المشرع لحماية حق المواطن في الحصول على المعلومة من جهة، وضمان النزاهة والشفافية في عمل المجلس المحلي المنتخب من جهة أخرى، وهو ما من شأنه تعزيز سبل الرقابة الشعبية على عمل المجالس المحلية ، وتكريس المسائلة باعتبارها أحد أهم آليات مكافحة الفساد وهو ما سنرجئ الحديث عنه في المبحث الثاني.

ولا شك أن تبني الرقمنة على المستوى المحلي فيه حماية للصفقات العمومية للبلدية والولاية، ولو أن الرقمنة في هذا المجال لم يشملها بعد الاستقرار القانوني إلا أنه بتفعيلها على أرض الواقع وإيجاد الضمانات القانونية لذلك، من شأنه تحقيق حمايتها من مختلف أشكال الفساد التي ممكن أن تطالها خاصة في مرحلة الإبرام، وهذا يساعد على تحقيق التنمية المحلية وتحقيق المصلحة العامة، فالصفقات العمومية تشكل أهم مسار تتحرك فيه الأموال العامة وفي نفس الوقت أهم وسيلة لتلبية الحاجات العمومية، لذلك تعد المجال الخصب للفساد بكل صوره.

وللإشارة تم تأسيس بوابة إلكترونية للصفقات العمومية في الجزائر بموجب المادة 173 من المرسوم الرئاسي 263/10 الملغى بالمرسوم الرئاسي 247/15[20] المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرافق العامة في إطار التوجه نحو الإدارة الإلكترونية، وفي 2013 فصل المشرع الجزائري في محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وبين كيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية وهذا بموجب قرار صادر بتاريخ 17نوفمبر 2013[21]، لكن للأسف هذه البوابة لم تفعل إلا في ديسمبر2021.[22]

وتجدر الإشارة أن تجسيد هذا المشروع الإلكتروني الضخم سيعزز مبدأ الشفافية ويحمي المال العام ويبعد الصفقات العمومية عن كل أشكال الفساد مما سيسمح بالنهوض بالتنمية المحلية وإضفاء مصداقية أكبر على عمل الجماعات المحلية وإبعادها عن كل شبهة لسد منافذ الفساد الإداري.

المبحث الثاني: مظاهر رقمنة الإدارة المحلية ودورها في الحد من الفساد الإداري وتبسيط الإجراءات.

لقد أولت السلطات العليا في الدولة اهتماما بالغا بعصرنة وتطوير إدارة الجماعات المحلية لترقية أدائها ورفع مكانتها كإدارة جوارية قريبة للمواطن، فقامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بوضع برنامج عمل يسمح بتطبيق وتجسيد الرقمنة على مستوى الإدارة المحلية في أرض الواقع حيث يعتبر هذا المشروع كأحد أهم الآليات التي اعتمدتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية للقضاء على معوقات الأداء الفعال في أجهزتها الإدارية، وهو ما سمح بإيجاد نظام الخدمة العمومية الإلكترونية على مستوى الولايات، الدوائر والبلديات.

وباستقراء كل هذه الجهود المبذولة من الدولة نلاحظ وجود نية واضحة في تحسين وتطوير الخدمة العمومية، ومن خلال هذا التحسين، سيتم الحد دون شك من الفساد الإداري، وعليه سنتعرض في هذا المبحث لأهم مظاهر تكريس الرقمنة في عمل الإدارة المحلية فنتعرض لمظاهر الرقمنة في الإدارة المحلية (المطلب الأول) ثم دورها في الحد من الفساد الإداري وتبسيط الإجراءات الإدارية(المطلب الثاني).

المطلب الأول: مظاهر الرقمنة في الإدارة المحلية.

لقد اتخذت وزارة الداخلية في الجزائر العديد من الإجراءات في سبيل تقديم خدمة عمومية نوعية للمواطنين ولا أحد ينكر أنها كانت من أكثر القطاعات التي سارعت بالتوسع في تطبيق الرقمنة لتحسين الخدمة العمومية، فتم استحداث هيئة استشارية لدى الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية تحمل اسم "المرصد الوطني للمرفق العام" مكلف بالتشاور مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية الأخرى بتقييم أعمال تنفيذ السياسة الوطنية والإشراف عليها في ميدان ترقية المرفق العام والإدارة وتطويرهم، ويمكنه اقتراح كل إجراء أو تدبير من شأنه تشجيع وتطوير الإدارة الإلكترونية وتعميم استعمالها في الإدارات العمومية.[23]

وقامت السلطات في الدولة بتنفيذ العديد من المشاريع في هذا الإطار والتي تتمثل خاصة في مشروع رقمنة مصلحة الحالة المدنية (الفرع الأول)، التحويل البيومتري للوثائق الوطنية الرسمية(الفرع الثاني) الرقمنة في المجال الانتخابي (الفرع الثالث).

الفرع الأول: رقمنة مصلحة الحالة المدنية.

يتيح هذا التطبيق للمواطنين إمكانية استخراج كل الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية من أقرب بلدية ممكنة دون عناء التنقل إلى البلدية مسقط رأسهم، ومكنت هذه العملية من التخفيف بشكل كبير من الطوابير التي كانت تشهدها الولايات والدوائر والبلديات.[24]

وفي هذا الإطار تم استحداث السجل الوطني للحالة المدنية مع ربط كل البلديات وملحقاتها الإدارية وحتى البعثات الدبلوماسية والدوائر القنصلية به، طبقا لما نصت عليه المادة 25 مكرر من القانون 08/14[25] التي جاء فيها "يحدث لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية الإقليمية سجل وطني آلي للحالة المدنية يرتبط بالبلديات وملحقاتها الإدارية والدوائر القنصلية".

وفي هذا الإطار استحدث المشرع الجزائري إجراء آخر يتمثل في إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية التي تكون مدونة في السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، حيث نص في المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 247/15 على أنه "في إطار تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالإدارة الإلكترونية تم إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الآلي للحالة المدنية"[26]،

وبعد صدور قانون التصديق الإلكتروني 04/15 [27] أصبحت وثائق الحالة المدنية تصدر بطريقة إلكترونية، وقد أصاب المشرع الجزائري وأحسن صنعا عندما أصدر هذا القانون تماشيا مع التطورات التي تعرفها الخدمة العمومية وسعيا منه لترقية الخدمات المقدمة للمواطن المحلي، فقد كان المواطن يجد صعوبة كبيرة من أجل الحصول على وثائق الحالة المدنية، حيث كان المواطنون يصطفون يوميا في طوابير طويلة من أجل الحصول على وثائقهم مما يجعل الكثير منهم ينسحب دون الحصول على وثائقه، وهذا يشكل إخلالا بمبدأ المساواة بين المواطنين طالبي الخدمات الإدارية، لكن بعد تطبيق التصديق الإلكتروني أصبح المواطن يستخرج وثائقه في دقائق معدودة وبكل شفافية ودون وساطة أو محاباة مما يساهم في إرساء مبدأ تكافؤ الفرص لكون الجميع متساوين في الحصول على الخدمات العمومية، وقد تبع صدور هذا القانون صدور المرسوم التنفيذي 315/15 المتعلق إصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية[28].

كما سمح تعديل قانون الحالة المدنية بموجب القانون 08/14 بتمديد عمر وثائق الحالة المدنية من سنة إلى 10 سنوات وهذا حسب المادة 63 منه، ماعدا وثيقة الزواج وعقد الوفاة الذي أصبح غير محدد الأجل[29]،كما تم تمديد أجل التصريح بالولادات والوفيات بالنسبة للمواطنين القاطنين بالجنوب الجزائري إلى 20 يوما.[30]

ومن ضمن كذلك الإجراءات المستحدثة الاستغناء عن العديد من وثائق الحالة المدنية وتخفيض عددها من 22 وثيقة إلى سبع وثائق، ولقد تمكنت وزارة الداخلية والجماعات المحلية بفضل اعتمادها على الرقمنة من جمع وحفظ كل البيانات الموجودة لدى مصالح الحالات المدنية لحوالي 1541 بلدية وأصبحت حالة مدنية واحدة موحدة، فتحول الأرشيف الوطني من الصفر إلى 95 مليون وثيقة مسجلة ومحفوظة، وخلال هذه العملية تم تصحيح الكثير من الأخطاء التي تعود لسنوات مضت.[31]

و قد سمح الترابط الالكتروني بين مصالح وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و مصالح وزارة العدل بتجسيد تصحيح الأخطاء الواردة في وثائق الحالة المدنية بناءا على طلب من أصحابها، على مستوى أي بلدية من التراب الوطني، دون الحاجة إلى التنقل على مستوى المحاكم المختصة إقليميا وهو الإجراء الجديد المسير بصفة رقمية، الذي يرمي إلى ضمان خدمة عمومية أفضل للمواطن المحلي.

الفرع الثاني: التحويل البيومتري للوثائق الوطنية الرسمية.

يعد جواز السفر البيومتري وبطاقة التعريف الوطنية البيومترية من أهم مظاهر تكريس الرقمنة على مستوى الإدارة المحلية وتعتبر هاتان الوثيقتان من أكثر الوثائق طلبا واستخداما من طرف المواطنين، حيث تم تحويل هاتين الوثيقتين من الشكل التقليدي الورقي إلى الشكل البيومتري الإلكتروني، بمعنى أنه تم إدراج شريحة الكترونية على جواز السفر تتضمن معلومات بيومترية مخزنة وطنيا تتعلق بالمواطن صاحب الجواز، وعرفه القانون 03/14 بأنه سند السفر من النوع البيومتري الإلكتروني و/أو القابلة للقراءة آليا، يجب على كل مواطن أن يكون حاملا له، وقد تم تمديد صلاحيته من 05 سنوات إلى 10 سنوات،[32] ويعتبر هذا التمديد من بين الإجراءات التي من شأنها مكافحة كل أشكال البيروقراطية التي تعرقل حصول المواطن على الوثائق الإدارية في الوقت المناسب، وهذا في إطار متابعة التطبيق الفعلي للرقمنة على مستوى الإدارة المحلية.

ولقد ساهم تحويل هاتين الوثيقتين من الشكل التقليدي الورقي إلى الشكل البيومتري الإلكتروني في الحد من مظاهر البيروقراطية المنتشرة في الإدارة المحلية، حيث أصبح بإمكان أي مواطن طلب الحصول على جواز السفر البيومتري وكذا بطاقة التعريف الوطنية البيومترية عن طريق تحميل نوع من الاستمارة من موقع وزارة الداخلية عبر شبكة الانترنيت فقط وإرسالها عبر البريد الإلكتروني ويمكن للمواطن متابعة مراحل معالجة طلبه عبر الانترنيت دون التنقل إلى البلدية.

وتجدر الإشارة أن من يملك جواز سفر بيومتري يمكنه الحصول على بطاقة تعريف بيومترية بإجراءات بسيطة وبأقل جهد وتكلفة وفق إجراءات مبينة قانونا وفي هذا الإطار.

ومن بين الإجراءات الجديدة التي استحدثها المشرع الجزائري كذلك هو إعفاء المواطنين من تقديم شهادة الجنسية في الملفات الإدارية التي تطلبها الإدارات والهيئات العمومية والجماعات المحلية وكذا المصالح التابعة لها عند تقديم المعني نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر الوطني[33].

الفرع الثالث: الرقمنة في المجال الانتخابي.

ذهبت مختلف دول العالم وخاصة الو.م.أ مؤخرا في تبني الوسائل التكنولوجية في عملية الانتخابات لما توفره من حلول تضمن السلامة للعملية الانتخابية وتقلل من التكاليف المخصصة للعملية الانتخابية كما توفر الوقت وتؤمن على المعلومات، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على التصويت عبر الانترنت في الإنتخابات الرئاسية 2020 ولقى نجاحا كبيرا في عدد من الولايات فيها.

ومن بين الوسائل التكنولوجية علاوة على التصويت الالكتروني رقمنة قوائم التسجيل التي اعتمدتها الجزائر في سبتمبر 2020 قبل الانتخابات التشريعية، حيث تم إسقاط العديد من الأسماء من القوائم الإنتخابية بين متوفيين ومزدوجي التسجيل، وهذه العملية التي أطلق عليها تطهير القوائم الإنتخابية،من شأنها ضمان نزاهة ومصداقية الانتخابات. وقد ساعد في هذه العملية سجل الحالة المدنية الآلي الوطني، السابق الإشارة إليه، الذي يجري بموجبه على نوع من التقاطع مع القوائم الانتخابية، وتقوم بعملية مراجعة القوائم لجنة بلدية، يرأسها قاضي، تحت مسؤولية السلطة الوطنية للإنتخابات.[34]

وعليه ساهمت الرقمنة في إضفاء المصداقية على الانتخابات بالاعتماد على السجل الوطني الانتخابي الرقمي الذي يسمح بكشف تكرار التسجيلات في القوائم الانتخابية الأمر الذي يساهم في الحد من الفساد الإداري في العملية الانتخابية.

المطلب الثاني: دور الرقمنة المحلية في الحد من الفساد الإداري وتبسيط الإجراءات الإدارية.

مما لا شك فيه يعتبر اعتماد الدولة للوسائل التكنولوجية في تسيير المرافق العامة ضرورة حتمية في الوقت الراهن، لذلك نجد أن الجزائر كانت من الدول السباقة لتبني هذه الوسائل وخاصة الرقمنة لما لها من أهمية في الحد من الفساد الإداري(الفرع الأول) وتبسيط الإجراءات الإدارية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور الرقمنة المحلية في الحد من الفساد الإداري.

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري من أهم المعوقات التي تسببت في رداءة الخدمات العمومية وضعف التنمية المحلية بمختلف أبعادها على المستوى المحلي وخصوصا على مستوى البلدية وهذا دون شك يضعف الثقة بين المواطن وإدارته المحلية.

وقد تعددت التعريف المقدمة للفساد الإداري لكنها كلها لا تخرج عن مفهوم واحد وهو أنه يعتبر انحرافا عن أداء الواجبات الإدارية والقانونية الثابتة، لتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة،[35] قد يأخذ عدة أشكال وصور حسب النظام الإداري المعتمد في الدولة، فيعتبر فسادا التماطل في أداء المهام الموكلة للموظف أو عدم أدائها بتاتا، التربح من الوظيفة وأخذ الرشوة، اختلاس الأموال العمومية وتبذيرها مهما كانت قيمتها أو طبيعتها ولو تمثلت في أقلام وأوراق، الخروج أوقات العمل وغيرها من السلوكيات التي تنهك الجهاز الإداري ماديا ووظيفيا.

وتسعى الجزائر للحد من ظاهرة الفساد الإداري، على المستوى المحلي، عبر تجسيد البلدية الرقمية على أرض الواقع نظرا للإيجابيات التي تمتاز بها، كتطوير المرافق العمومية المحلية وتحقيق النزاهة والمسائلة داخل الإدارة المحلية ومكافحة الجرائم الوظيفية من خلال جودة الخدمات التي تتيحها البلدية الرقمية، ونحن نركز في هذا المقام على البلدية باعتبارها الجماعة المحلية الأقرب إلى المواطن المحلي كونها على دراية بحاجاته الخدماتية أكثر من الأجهزة المركزية وأكثر من جهاز الولاية.

إضافة إلى هذا، للرقمنة دور فعال في حماية المال العام وترشيد الإنفاق من خلال خفض تكاليف الخدمة الإدارية والتقليل من النسخ والأوراق، فتسيير الأعمال الإدارية بالطريقة التقليدية أدت إلى إهدار المال العام وكثرة النفقات بسبب كثرة الأوراق والنسخ، وعرض الملفات على أكثر من موظف قصد دراستها، كل ذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف الخدمة[36].

وعلى صعيد آخر تتجسد مكافحة الرقمنة للفساد الإداري من حيث أنواع الرقابات التي توفرها وتتمثل في الرقابة الشعبية والرقابة الإدارية الالكترونية، هذه الأخيرة تتميز عن باقي أنواع الرقابات الإدارية عادية من حيث أن الموظف يكون مراقب من الأجهزة التي تعلوه عبر برامج معلوماتية التي توصل الإدارة المحلية بالإدارة المركزية.

أما بالنسبة للرقابة الشعبية فتتعلق على وجه الخصوص بالمجالس المحلية، حيث ألزم المشرع الجزائري في قانوني البلدية والولاية المذكورة أعلاه، الجماعات المحلية بنشر مداولات المجالس المنتخبة التي تتعلق بميزانياتها، بكل الوسائل ولاسيما الوسائل الإلكترونية، وهذا نظرا لخطورة المواضيع التي تعالجها هذه المداولات لتعلقها باستخدام المال العام والتصرف فيه، ولضمان وصول العلم بها تعزيزا للمراقبة والمسائلة. فمن خلالها يمكن محاسبة المسؤولين على أعمالهم وفحص قراراتهم وكشف حساباتهم مما سيؤدي لا محالة إلى تحقيق نتائج ايجابية في مكافحة الفساد الإداري في الجماعات المحلية وتحقيق التنمية المحلية.

وتساهم البلدية الإلكترونية في تعزيز أدوات الرقابة على الموظفين والمنتخبين المحليين حيث يخضع موظفو البلدية لنظام رقابي أسهل وأدق مبني على أساس تقني لا تظهر فيه مظاهر السلطة الرئاسية، فالبرنامج الذي اعتمدته وزارة الداخلية يمكنه كشف كل الوثائق التي تم استخراجها من أي بلدية في الجزائر، فعلى سبيل المثال في حال حاول موظف في مصلحة الحالة المدنية استخراج شهادة الميلاد "ج12" تظهر له على شاشة الحاسوب ملاحظة "سبق أن طبعت هذه الشهادة" مع تحديد البلدية مصدر تسليمها.

ومن بين إيجابيات التحويل البيومتري للوثائق الوطنية الرسمية وكذا اعتماد السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، غلق مجال تقديم الرشوة للموظفين العموميين على مستوى الإدارة المحلية، ومنعهم من إساءة استخدام صلاحياتهم وسلطاتهم وتحقيق الشفافية الإدارية، إذ أن هذا التحويل يوفر نظام دقيق للمراجعة والرقابة، يمنع الموظفين من اللجوء للطرق غير القانونية في أداء وظائفهم وبالتالي ساهم في تطوير الخدمة العمومية المحلية وبالنتيجة القضاء على مظاهر الفساد الإداري.

الفرع الثاني: دور الرقمنة المحلية في تبسيط الإجراءات الإدارية.

إن تطبيق الرقمنة في الجزائر على مستوى الإدارة المحلية، تهدف من خلاله الدولة إلى التخلص من البيروقراطية الإدارية [37] التي دمرت الإدارة الجزائرية على مر سنوات عديدة وأنتجت سلوكيات أصبحت متوارثة بين الموظفين من بينها أخذ العمولات[38]، كما تهدف إلى إيصال الخدمة العمومية للمواطن المحلي بأقل التكاليف، و إلى تسيير الإدارة عموما وفقا لمعايير الجودة الإدارية والسرعة في الانجاز وتبسيط الإجراءات.

فمثلما ساهم السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، من خلال تطوير خدمات الإدارة المحلية، في القضاء على مظاهر الفساد، كما سبق بيانه، ساهم كذلك في تخفيف الإجراءات الإدارية وتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن حيث مكنه السجل الآلي من الحصول على كل الوثائق المتعلقة بالحالة المدنية بصفة فورية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر أنحاء الوطن دون التنقل إلى مقر البلدية، كما سمح لأعضاء الجالية الجزائرية من الحصول على عقد الميلاد الخاص ج12(S12) عبر الانترنيت فقط.

ومن جهة أخرى تم إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتواجدة ضمن السجل الآلي للحالة المدنية، للإدارات العمومية بما فيها الإدارة المحلية، كما سبق بيانه أعلاه، وفي هذا دون أي أدنى شك، تخفيف كبير لمعاناته أمام شباك البلديات، وبالتالي تسهيلا للإجراءات الإدارية من جهة وتخفيف الضغط على الموظفين على مستوى الإدارة المحلية من جهة أخرى.

كما تم إلغاء شرط المصادقة على نسخ الوثائق الأصلية المسلمة من طرف الإدارات العمومية حيث جاء في المادة الثانية من المرسوم 363/14 أنه لا يمكن للمؤسسات والإدارات والهيئات العمومية أن تشترط التصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق الصادرة عنها في إطار الإجراءات الإدارية التي تعدها،[39] وعلى هذه الهيئات التأكد من صحة الوثائق باستغلال قاعدة البيانات وهذا حسب المادة الرابعة من نفس المرسوم، ويعتبر هذا الإجراء دون أدنى شك، خطوة كبيرة لتخفيف الإجراءات وللقضاء على البيروقراطية الإدارية التي أنهكت الإدارة الجزائرية، باعتبارها من أكثر الظواهر السلبية انتشارا في الإدارة المحلية.

وفي إطار تبسيط الإجراءات كذلك تم التخفيف على المواطنين بتوفير عناء التنقل عليهم حيث أصبحوا بإمكانهم متابعة مختلف مراحل معالجة طلباتهم ومعرفة أين تسير، وما المراحل التي تمر بها وكذا مراسلة القائمين على المواقع للإشارة لأي عراقيل وهو ما يساهم في تحسين علاقة الإدارة المحلية بالمواطنين، الأمر الذي يترتب عنه إرساء مبادئ الديمقراطية الإدارية المنصوص عليها دستوريا كما سبق الإشارة إليه، وتعزيز مشاركة المواطن في تسيير الشؤون المحلية، من منطلق أن له الحق في الاستفسار مادام أنه بإمكانه الإطلاع على مراحل الإجراءات الإدارية بكل شفافية، ولاشك أن التطور التكنولوجي الحاصل خصوصا في مجال وسائل الاتصال يسمح بتوظيفها في عملية التواصل مع المواطنين عبر الانترنت بشكل أسرع وأكثر قربا بحيث يمكن للبلديات مثلا فتح منصات للمشاركة وإبداء الآراء وحتى سبرها بشكل يسمح بتعزيز فكرة المشاركة الشعبية.[40]

كما ساهمت في هذا الإطار الرقمنة في إطار التوجه نحو الإدارة الإلكترونية المحلية من تخليص المواطن من عناء التنقل بين مختلف مصالح البلدية لتصحيح بعض الأخطاء البسيطة في اسمه أو لقبه، وقد تستغرق عملية تصحيح هذه الأخطاء أياما وربما أسابيع، لكن من خلال الإدارة الإلكترونية أصبحت عملية التصحيح تتم بشكل فوري عبر جهاز الحاسوب.

الخاتمة:

يتضح لنا في آخر هذه الدراسة أن الرقمنة أصبحت ضرورة حتمية يجب السعي لتطبيقها على أوسع نطاق في الإدارة المحلية خاصة في ظل تدني الخدمات العمومية المقدمة للمواطن وانتشار البيروقراطية، فلا يمكن الحد من مظاهر الفساد الإداري داخل هذه الإدارة وتبسيط الإجراءات فيها دون تطبيق فعلي للإدارة الإلكترونية عموما والرقمنة على وجه الخصوص التي من شأنها تحويل الإدارة المحلية إلى إدارة حديثة بعيدة عن الروتين والبيروقراطية وعليه توصلنا للنتائج التالية:

أولا: لا أحد ينكر أن الجزائر قامت بمجهودات جبارة لتطبيق الرقمنة على مستوى الإدارة المحلية لمواكبة التطور الحاصل في هذا المجال، خاصة في العشرية الأخيرة ورغم المعوقات الموجودة، إلا أن هذا لم يمنع سرعة انتشارها واستعمالها، بل أن المواطن المحلي استحسن بشكل كبير هذه الخطوة خاصة فيما يتعلق بالحالة المدنية.

ثانيا: هناك علاقة جد قوية بين الرقمنة والوقاية من الفساد الإداري داخل الإدارة المحلية، فما التمسناه من خلال هذه الدراسة ومن خلال تجارب الواقع، أنه كلما اتسع مجال تطبيق الرقمنة في إدارة الشؤون المحلية كلما ضعف الفساد الإداري، لأنها تغلق الباب أما السلوكيات المكونة له، على خلاف الخدمات المقدمة بالشكل التقليدي وكذا الإدارة التقليدية التي تسمح للموظف ولو لم يرغب في ذلك، التربح، الغش في العمل، التبذير للمال العام، ربط علاقات محسوبية مع الغير وغيرها من التصرفات التي قد تأخذ وصف جرائم.

ثالثا: إن تطبيق الرقمنة والإدارة الإلكترونية عموما يعزز من الرقابة الإدارية حيث أصبحنا اليوم أمام رقابة جديدة فرضها التطور التكنولوجي، وهي الرقابة الإدارية الإلكترونية التي تسمح للهيئات المركزية بمتابعة عمل الأجهزة المحلية عبر الربط الإلكتروني بينها واعتماد السجلات الرقمية وهي رقابة جد فعالة في الوقت الحالي، هذا من جهة ومن جهة أخرى إن في إتباع الأسلوب الرقمي عند قيام الإدارة المحلية لأنشطتها يجعل من هذه الأنشطة مواد متاحة للجميع وبالتالي تزداد فرص المراقبة وإمكانية تعقب الفساد الإداري والأعمال غير المشروعة.

رابعا: رغم الآثار الإيجابية التي يحققها التكوين سواء بالنسبة للموظف أو المنتخب المحلي كتحسين أسلوب الأداء والتعرف على مختلف تطبيقات الرقمنة إلا أن عدد كبير من الموظفين والمنتخبين المحليين لا يخضعون له بسبب قلة الدورات التكوينية وإتباع أسلوب المحاباة في الاستفادة من هذه الدورات.

خامسا: تعمل الرقمنة على تحقيق مبدأ مساواة الأفراد في الانتفاع من خدمات المرفق العام للبلدية والولاية دون أي تمييز وبعيدا عن مظاهر المحاباة والمحسوبية لأنهم أمام وسائل رقمية وعبر وسائط افتراضية بعيدة كل البعد عن العنصر البشري.

ولعل أهم اقتراح يمكن تقديمه في ختام هذه الدراسة هو العمل على رفع المعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال والشامل للرقمنة على مستوى الإدارة المحلية كصعوبة الولوج للمواقع الالكترونية نتيجة التدفق الضعيف للإنترنت أو تصميمها السيئ وكذا تشجيع الإيجابيات والحد من السلبيات في إطار التحول الرقمي الذي تنتهجه الجزائر، والتي تطمح عبره إلى إيجاد بيئة من التواصل ومشاركة الأفكار والبرامج مع المواطنين المحليين تجسيدا لمبدأ تقريب الإدارة من المواطن وتعزيز المشاركة الإيجابية للمواطن في تسيير الشؤون المحلية وتجسيدا للحد من الفساد الإداري وتبسيط الإجراءات.

والله المستعان.

الهوامش:

[1] -الدستور الجزائري الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 438/96 الصادر في 1996/12/07 المعدل بالمرسوم الرئاسي 442/20 الصادر في 2020/12/30 المتضمن التعديل الدستوري، ج.ر.ج.ج رقم 82 الصادرة في 2020/12/30.

[2] - القانون 07/12 الصادر في 21 /02/ 2012 المتعلق بالولاية، ج.ر.ج.ج. رقم 12 الصادرة في 29/02/ 2012.

[3] - القانون 10/11 الصادر في 22 /06/ 2011 المتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج. رقم 37 الصادرة في 03 /07/ 2011 المعدل والمتمم بالأمر21/13 الصادر في 31 /2021/08 الجريدة الرسمية رقم 67 الصادرة في 2021/08/31.

[4] - نجلاء أحمد ياسين، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية، الطبعة الأولى، دار العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص.20

[5] - محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص.42.

[6] - عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015، ص.55.

[7] - نفس المرجع، ص. 38.

[8] - حمدي القبيلات، قانون الإدارة العامة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن 2014، ص.25.

[9] - المادة 18 من القانون 07/12.

[10] - المرسوم التنفيذي رقم 217/13 الصادر في 18 /06/ 2013 يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي الولائي، ج.ر.ج.ج رقم 32 الصادرة في 23 جوان 2013.

[11] -Laëtitia ROUX, L'administration électronique : un vecteur de qualité de service pour les usagers? revue information sociale ,2010/2 (n° 158), p.20.

[12] - عبد السلام هابس السويفان، إدارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر،2012، ص.55.

[13] - بهلول سمية، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، 2018/2017، ص.102.

[14] - مركز مدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الخدمة العمومية وآليات ترقيتها في الإدارات الحكومية مقاربة نظرية تجارب محلية وعالمية، الجزء الثاني، النشر الجامعي الجديد، الجزائر 2020، ص.48.

[15] - المرسوم 131/88 الصادر في 1988/07/04 ينظم العلاقات بين الإدارة والمواطن ج.ر.ج.ج رقم 27 الصادرة في 06 /07/ 1988.

[16] - سنقوفة راضية، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1، العدد 12، 2018، ص.583.

[17] - المادة 16 من الدستور الجزائري.

[18] - بهلول سمية، مرجع سابق، ص.120.

[19] -Philippe Bance, Jaque Fournier, Numérique, action publique et démocratie, Presses universitaires de Rouen et du Havre, 6 mai 2021, p.48

[20] - المرسوم الرئاسي 247/15 الصادر في 2015/09/16 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج.ر.ج.ج رقم 50 الصادرة في 2015/09/20.

[21] - القرار الصادر في 2013/11/17 يحدد محتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفية تسييرها وكيفية تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية. ج.ر.ج.ج رقم 21 الصادرة في 2014/04/09.

[22] - Voir le site officiel du portail : https://marches-publics.gov.dz/.

[23] - تم استحداث المرصد بموجب المرسوم الرئاسي 03/16 المؤرخ في 07 /2016/01 المتضمن إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام، ج.ر.ج.ج رقم 02 الصادرة في 13 /2016/01.

[24] - على سايح جبور، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر، مجلة المفكر للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 01، 2017، ص.16.

[25] - القانون 08/14 الصادر في 09 /2014/08 يعدل ويتمم الأمر رقم 20/70 الصادر في 19 /02/ 1970 المتعلق بالحالة المدنية، ج.ر.ج.ج العدد 49 بتاريخ 20/08/ 2014.

[26] - المرسوم التنفيذي 247/15 الصادر في 27 /2015/07 والمتضمن إعفاء المواطنين من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الآلي للحالة المدنية، ج.ر.ج.ج رقم 41 الصادرة 29 /2015/07.

[27] - القانون 04/15 الصادر في 2015/02/01 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ج.ر.ج.ج رقم 06 الصادرة في 2015/02/10.

[28] - المرسوم التنفيذي 315/15 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار نسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، ج.ر.ج.ج رقم 68 الصادرة في 27 ديسمبر 2015.

[29] - الفقرة الثالثة من المادة 80 من القانون 08/14.

[30] - المواد 61 و79 من القانون 08/14.

[31] - المكي دراجي، راشدة موساوي، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير الخدمة العمومية والمرفق العام في الجزائر دراسة لنموذجين قطاعيين العدالة الداخلية والجماعات المحلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد 17، 2008، ص.32، 33.

[32]- المادة الثامنة من القانون 03/14 الصادر في 2014/02/24 المتعلق بسندات وجواز السفر ج.رج.ج رقم 16 الصادرة في 2014/03/23.

[33] - المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 365/20 الصادر في 08 /2020/12، يحدد شروط الإعفاء من تقديم شهادة الجنسية وصحيفة السوابق القضائية في الملفات الإدارية، ج.ر.ج.ج رقم 74 الصادرة في 2020/12/08.

[34] - المادة 63 من القانون 01/21 الصادر في2021/03/10 المتعلق بالقانون العضوي لنظام الانتخابات ج.ر.ج.ج رقم 17 الصادرة في 2021/03/10.

[35] - هاشم شمري، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص. 28.

[36] - عمر موسى جعفر القريشي، مرجع سابق، ص.55.

[37] - للبيروقراطية عدة مفاهيم حيث تشير للسلطة المستمدة من المكتب، كما تعني الجهاز الحكومي الذي يتكون من الدوائر والأقسام والمكاتب مع توزيع المهام بينها أما المفهوم السلبي لها فيتمثل في المماطلة في أداء الأعمال والالتزام الحرفي بالقوانين والتنظيمات مما أدى في النهاية إلى التخلف الإداري أنظر أكثر تفصيلا محمد الفاتح المغربي، أصول الإدارة والتنظيم، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، السودان 2018، ص.47 وما بعدها.

[38] -Djilali Benamrane, La bureaucratie : un mal qui ronge l'Algerie, L'harmattan, Paris, France, 2014 P.9.

[39]- المرسوم التنفيذي 363/14 الصادر في 2014/12/15 يتعلق بالغاء الأحكام التنظيمية المتعلقة بالتصديق طبق الأصل على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية ج.ر.ج.ج رقم 72 الصادرة في 2014/12/16.

[40] - كمال جعلاب، الإدارة المحلية وتطبيقاتها (الجزائر، بريطانيا، فرنسا)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص.125.